# نحو سياسات مثلى للانتاج البترول

د. نعيم الشربيني ★

حدثت خلال السنوات القليلة الماضية تطورات متلاحقة ادت الى تحريك بؤرة الصراع وتغيير اطرافه الرئيسة في لعبة البترول الدولية International Oil Game فبؤرة الصراع تحركت من تقسيم عائدات البترول الى تقرير سياسات الاسعار . والانتاج . والتصدير . والاطراف الرئيسة للصراع تغيرت بدورها ففي الخمسينات والستينات كانت الدول المنتجة للبترول بتنافسها المعهود ومصالحها المتناقضة تواجه شركات البترول العالمية الكبرى بسياساتها المنسقة ومصالحها المترابطة . أما اليوم فقد انعكست الاوضاع ، فالدول المصدرة للبترول بفضل تنسيق سياساتها السعرية والانتاجية وانطلاقا من ارادة جماعية خلقت من منظمة الاوبك (OPEC) قوة جديدة على الصعيد الدولي قادرة على الوقوف امام مخططات الدول الصناعية المستوردة للبترول بل وعلى تفجير التناقضات الاصيلة بين مصالح تلك الدول . هذه التغيرات الاساسية لابد وانها ستؤثر على موازين القوى بما لا يسهل التنبؤ به في الوقت الحالي .

في ظل هذه التغيرات الاساسية . لابد لدول البترول ان ترسم لنفسها سياسات الاسعار والانتاج والتصدير . لانها ان لم تفعل . فرضت عليها هذه السياسات . لكن هناك عوامل متضاربة في رسم سياسات البترول . لابد للدول المنتجة من موازنتها : فلا بد من الموازنة بين الحاضر والمستقبل . بين المخاطرة والامان . بين الاقتصاد والسياسة ، وبين التوسع والانكماش . لذا يجب اخذ مجموعتين من العوامل في الحسبان عند رسم سياسات البترول : ديناميكية الصراع في لعبة البترول الدولية تمثيلا للعوامل الدولية ؛ وديناميكية التغير الاجتماعي والاقتصادي في دول البترول تمثيلا للعوامل المحلية والموازنة بين العوامل المتضاربة تصل في نهاية المطاف الى موازنة بين العوامل الدولية والمحلية .

لهذا يتألف البحث الحالي من ثلاثة اجزاء : الاول . يدرس طبيعة الصراع بين دول البترول وشركات البترول العالمية الكبرى . ويحلل العوامل التي طورت الصراع في صالح دول البترول ، والجزء الثاني يدرس عوامل الصراع الحالي بين دول البترول مجتمعة ممثلة في منظمة الاوبك وبين الدول المستوردة للبترول ، والجزء الثالث يبني نموذجا نظريا لترشيد قرارات الانتا في دول البترول على ضوء التفاعل بين العوامل الدولية والمحلية في لعبة البترول الدولية .

---

★ جامعة ويسكنسن — ميلواكي
الولايات المتحدة الامريكية

## اولا : الصراع بين الشركات الكبرى ودول البترول

ليس العرض التالي تاريخا للعلاقة بين الشركات الكبرى ودول البترول لكنه تحليل لطبيعة الصراع بين هذين الطرفين واستقصاء للعوامل التي طورت الصراع في صالح دول البترول . هناك اربعة عوامل تضافرت فيما بينها لتطوير الصراع :

- **حجم آبار البترول**
- **تصاعد الشعور الوطني**
- **ضعف التكامل الراسي في صناعة البترول**
- **منظمة الاوبك**

نستعرض فيما يلي كلا من هذه العوامل على حدة .

### (١) حجم آبار البترول

ان اكتشاف البترول في حد ذاته لايمثل اضافة الى المعروض في الاسواق بطبيعة الحال ، وانما لابد من استثمار الاموال والموارد اللازمة لانتاج هذا البترول . وفي هذا تقول الكاتبة اديث بنروز Edith Penrose ان استثمار الموارد المطلوبة لن يتم مالم يمكن بيع البترول الناتج باسعار تبرر هذا الاستثمار ، وما لم يكن استنزاف احتياطي البترول لاغراض الانتاج الحالي اكثر ربحا من المحافظة عليه لاغراض الانتاج المستقبلي[1]. اي ان الشرط الادنى لبدء عمليات انتاج البترول الخام ان تكون القيمة الحالية لصافي الايرادات المستقبلة كمية موجبة .

تاريخيا ، اثناء المراحل الاولى من لعبة البترول ، كانت شركات البترول في مركز مساومة قوي يسمح لها باملاء شروط التعاقد مع الحكومات المضيفة. وان نظرة الى العقود التي ابرمت حتى الخمسينات تؤكد حقيقة ضعف الغالبية العظمى للحكومات المضيفة التي لم تكن في وضع يسمح لها باستغلال وتنمية مواردها البترولية . فكان من الطبيعي ان تكون اليد العليا لشركات البترول التي كانت في الواقع تعطي الفتات فتبدو بالمقارنة وكانها اموال طائلة سواء في صورة حقوق الملكية Royalties او عائد الضرائب Tax revenue

طالما بدات شركات البترول في الاستقرار في مكان ما واقامة التسهيلات لانتاج البترول الخام ، فانها تبدا في التوسع في عمليات التنقيب . ولا شك ان اكتشاف الخام بكميات كبيرة زاد من جاذبية بعض البلاد ، لان هذا معناه تناقص المخاطر الاولية Pioneer risk امام الشركات المنتجة . نتيجة لهذا تحسن مركز مساومة بعض البلاد المنتجة للبترول الى حدما . وبالطبع انعكس هذا على شروط التعاقد للتنقيب عن المزيد من البترول . لكن هذه التحسينات لم تكن اكثر من حدية . لم تمس المركز القوي لشركات البترول التي أصرت على أن تناقص المخاطر الاولية لا يعوض ندرة الموارد المتاحة Supply Scarcities مثل اراضي البترول بما عليها من مسح جغرافي واستكشاف بترولي . والمعدات الانتاجية التي يجب تجديدها عند التقادم . والكفاءات التكنولوجية والادارية المستخدمة في العمليات الانتاجية

في الواقع ، كانت العوامل والتطورات الاخرى هي التي جعلت مجرد اكتشاف

---

(1) "The discovery of new reserves does not yet constitute supply on the market, and the additional investment required for their development will not be made by sensible producers unless they expect the new increasement of output to be demanded at prices sufficient to justify the investment, and then only to the extent that the use of reserves for present output is expected to be more profitable than holding them back in favor of fufture output". (Penrose: 1968, pp. 168-169).

البترول في السنوات الاخيرة هو العامل الفعال في المساومة بين شركات البترول ودول البترول ، فاصبحت الشروط القصوى التي يحققها بلد مضيف شروطا دنيا للاخرين . هذه العوامل نناقشها فيما يلي :

**(٢) تصاعد الشعور الوطني**

ذاقت معظم دول البترول وطأة الاستعمار في الماضي . ورأى ابناء هذه البلاد كيف استغل الاجنبي ثروات بلادهم . لذا لم يكن مستغربا ان يساوى ابناء بلاد البترول بين الاستعمار وبين الشركات الاجنبية التي تتحكم في مواردهم البترولية . من هنا فان الصراع بين الحكومات الوطنية وشركات البترول اصبح في حكم الضرورة وفي طبيعة الاشياء .واستنادا الى مبدأ سيادة الدولة National Sovereignty اصبح الصراع الاساسي يدور حول ادارة صناعة البترول .

ربما كان من المفيد هنا استعراض تجربة حكومة ايران الوطنية بقيادة مصدق مع شركات البترول العالمية . ففي عام ١٩٥١ اممت الحكومة الايرانية شركة البترول الانجلو ايرانية Anglo-Iranian Oil Company غير انه لاسباب مختلفة — ليس اقلها تدخل الحكومات الاجنبية نيابة عن شركات البترول — سقطت حكومة مصدق من الحكم في عام ١٩٥٣ . لكن هناك محققات هامة نتجت عن هذه التجربة .

— ان قانون التأميم ظل قائما من ناحية المبدا .

— ان ادارة دولية International Consortium حلت محل احتكار الشركة الانجلو ايرانية لتشغيل صناعة البترول الايرانية .

— ان الشركة الايرانية القومية للبترول انشئت ابان الازمة للمساهمة في تنمية صناعة البترول . رغم هذه النتائج الايجابية ، لم تستطع الحكومة حقيقة ان تتحكم في ادارة صناعة البترول في ايران . لان الشركات الكبرى كانت تتحكم في اسواق البترول الخام، ومن ثم كان يلزم تعاون هذه الشركات لبيع الكميات الضخمة من البترول المؤمم . لكن هذه الشركات رفضت ان تتعاون ، مما اوقع الحكومة الايرانية فيما يشبه المصيدة ، وبرهن بطريقة مؤلمة اعتماد دول البترول على شركات البترول

الغرض من استعراض التجربة الايرانية هو انها اصبحت لعدة سنوات — كما ارادتها شركات البترول الكبرى فعلا — درسا لدول البترول حتى لاتندفع الى اتخاذ اجراءات متطرفة عند المساومة مع شركات البترول . غير ان دروس التجربة الايرانية لم يكن لها ان تجمد التطورات في دول البترول ، وانما تؤجلها فحسب . ففي أواخر الستينات واوائل السبعينات كانت الظروف الدولية والمحلية من النضج بقدر سمح بسلسلة من التأميمات — الكلية او الجزئية — في العراق ( ١٩٦٧ ) ، الجزائر ( ١٩٧١ ) ، وليبيا ( ١٩٧٢ ) .

هكذا تمكنت الحكومات الوطنية اخيرا من تأكيد سيادتها القومية وحقوقها المشروعة بطريقة ادت الى تغير جذري في طبيعة لعبة البترول الدولية .

**(٣) التكامل الراسي**

تقف شركات البترول الكبرى كمثل تقليدي لاهمية وكفاية التكامل الراسي في الصناعة الحديثة . فمن خلال نفس الهيكل التنظيمي تتحكم شركة واحدة في ادارة المراحل المتتابعة لصناعة البترول : التنقيب ، انتاج البترول الخام ، النقل ، التكرير ، ثم التسويق . هناك عوامل تاريخية ادت الى لجوء شركات البترول الى التكامل الراسي لتحسين مركزها التنافسي في الاسواق . لكن هناك ايضا عوامل اقتصادية واعتبارات تكنولوجية تبرر التكامل الراسي . اهمية هذا النوع من التنظيم الصناعي

ازاء العلاقة بين الشركة والدولة هو تأثيرها على حرية اختيار الحكومة في بداية لعبة البترول . ليس مستغربا اذن ان كانت عقود التنقيب الاولى في مصلحة الشركة بما لايقبل الجدل .

غير ان اهمية التكامل الراسي لم يكن لها ان تعيش الى الابد . فقد حدثت تطورات هامة في صناعة البترول الدولية كان من شأنها تخفيض حواجز دخول الصناعة Barriers to entry وبالتالي اضعاف مركز الشركات الكبرى في مساومتها مع دول البترول .

احد هذه التطورات الهامة هو تزايد دور شركات البترول المستقلة Independents التي تتخصص في مرحلة او اثنتين لانتاج البترول.في اواخر الخمسينات اصبحت منافسة الشركات المستقلة سواء في عقود التنقيب او المراحل التالية من العوامل التي بدات الشركات الكبرى تحسب حسابها . يكفي الاشارة الى تزايد نصيب الشركات المستقلة من الانتاج الكلي للبترول الخام والبترول المكرر (Penrose: 1968, table II) كدليل على نجاح سياسات المستقلين في التعامل مع دول البترول .

من التطورات الهامة الاخرى التي ادت الى اضعاف مزايا التكامل الراسي في صناعة البترول هو انتقال المعلومات الفنية والطرق الادارية الى دول البترول باستخدام مختلف الطرق والبرامج Transfer of know-how and management skills بعد ان كانت الشركات الكبرى تحتكر هذه المعلومات (Vernon: 1970) مثلا ،.برامج تدريب الاداريين والمهندسين والعلميين من ابناء دول البترول سواء في الجامعات الاجنبية او في شركات البترول ، بالاضافة الى التوسع السريع في التعليم الجامعي والتدريب المهني ، لابد وان تكون قد خلقت الطبقة التكنوقراطية اللازمة في دول البترول لادارة صناعة البترول الوطنية ، الامر الذي لابد وان يؤدي في النهاية الى القضاء على المزايا الاحتكارية لشركات البترول العالمية في امور الادارة والتكنولوجيا . ان نجاح البلاد التي قامت بتأميم صناعة البترول في ادارة هذه الصناعة دليل على انكسار مزايا احتكار القدرات الادارية والتكنولوجية . ربما كانت كفاءة الصناعة المؤممة اقل من كفاءة الشركات العالمية ، وربما كانت هناك صعوبات قصيرة الامد في تسويق الخام . لكن هذه السلبيات يمكن التغلب عليها في فترة وجيزة ، خاصة وان احوال السوق العالمي لموارد الطاقة تسمح لدول البترول بمركز مساومة طيب . كذلك فهناك من بيوت الخبرة الاجنبية في مسائل الادارة والتسويق والتكنولوجيا ما يسمح لدول البترول بالاستعانة بها مقابل رسوم بسيطة.

باختصار ، الظروف الفنية والتسويقية التي ساعدت على اسقاط الحكومة الايرانية عام ١٩٥٣ ، وهزت دول البترول ، لم تعد لها نفس القوة . فقد تغيرت ملامح الصورة .

هناك عامل جديد ادى ظهوره على مسرح الحوادث الى اضعاف اكثر لمزايا التكامل الراسي ، وهو التراكم السريع لراس المال في دول البترول . ظهور هذا العامل يؤثر على طبيعة الصراع بين الشركة والحكومة عن طريقين . الاول ، هو فقدان الشركة لجاذبيتها كمصدر لراس المال الاجنبي والعملة الصعبة . مشكلة عدد من دول البترول الآن ليست في ندرة راس المال وانما في وفرته . الاثر الثاني لتوافر راس المال هو كسر مزايا النقل البحري التي كانت — ولا تزال — تتمتع بها شركات البترول الكبرى،

عن طريق انشاء اساطيل نقل بحري تملكها دول البترول وتنقل عليها بترولها الخام الى مختلف الاسواق العالمية . (٢)

**(٤) منظمة الاوبك**

ازاء الانخفاض المطرد في اسعار البترول في اواخر الخمسينات قررت الدول المنتجة للبترول انشاء منظمة الاوبك عام ١٩٦٠ كجبهة متحدة في مواجهة شركات البترول الكبرى . كان الهدف الرئيسي هو منع اسعار البترول من التدهور عن طريق تبني سياسات انتاجية جماعية . منذ ذلك الوقت ، فقدت شركات البترول حريتها المطلقة في تغيير الاسعار ، وبدات ملامح الصورة تتغير ، وان كان ببطء مؤلم في كثير من الاحيان .

لم تشهد السنوات الاولى لانشاء المنظمة نجاحا باهرا لعدة اسباب . اولا ، لم تكن شركات البترول من الغباء حتى تعترف بالمنظمة كممثل جماعي لمصالح دول البترول . كان هم الشركات الرئيسي هو التقليل من شأن المنظمة ، فقد اصرت الشركات على ان المنظمة هى مجرد « مجال للنقاش ومكتب للمعلومات الاستشارية » (Stocking: 1970, p. 360) ثانيا ، حال ظهور دول جديدة لانتاج البترول مثل ليبيا ونيجيريا وابو ظبي دون تبني سياسات انتاجية موحدة بين دول البترول ، لان مصالح الدول الجديدة كانت تستدعي زيادة انتاج البترول بغض النظر عن السياسات الانتاجية للدول القديمة . ثالثا ، كان من نتيجة السياسات المرنة لشركات البترول المستقلة ازاء دول البترول — القديمة والجديدة — ان زاد المعروض العالمي من البترول مما ادى الى تخفيض اسعار الخام .

لهذه الاسباب كان نجاح منظمة الاوبك في سنواتها الاولى محدودا ان لم يكن متواضعا . غير ان المحادثات التي بدات عام ١٩٦٢ بين المنظمة وشركات البترول فيما يختص بمسألة حقوق البترول Royalty Issue والوصول الى اتفاق عام ١٩٦٥ ، كانت بمثابة اول انتصارات المنظمة . فقد نجحت المنظمة في اجبار الشركات على اعتبار حقوق البترول كجزء من المصاريف وليس جزءا من ضريبة الارباح . معنى هذا انه زاد النصيب النسبي للدول المنتجة من عوائد البترول . في مقابل هذا ، وافقت الحكومات على السماح بتخفيض الاسعار المعلنة Posted Prices عند احتساب ضريبة الارباح . المهم ان تلك الاتفاقية ادت الى تغييرين هامين في علاقة الشركات بالحكومات . الاول ، ان الشركات وافقت صراحة على حق الحكومة في التأثير على الاسعار المستخدمة لاحتساب ضريبة الارباح . الثاني ، ان الحكومات وافقت ضمنيا على ربط مستوى ايراداتهم بالاسعار العالمية للبترول

بحلول عام ١٩٦٧ كان الصراع بين الحكومات والشركات بدا يتبلور في مسألتين.

---

٢ — في ابريل عام ١٩٧٤ اتفقت حكومات ابو ظبي ، الجزائر ، البحرين ، العراق ، الكويت ليبيا ، قطر ، والسعودية على انشاء الشركة البحرية العربية لنقل البترول برأس مال قدره مائة مليون دولار . وقد تم التعاقد بين الشركة وبين الترسانات البحرية في فرنسا والمانيا الغربية على شراء اربع ناقلات بترول ضخمة . بالاضافة الى هذه الشركة هناك مجهودات فردية بين دول البترول لانشاء او زيادة اساطيل النقل البحري . فالعراق مثلا تعاقد مع شركة يابانية لشراء اربع ناقلات بترول لاضافتها الى اسطوله ، وليبيا بسبيل شراء ناقلات من السويد واسبانيا واليابان ، والجزائر تعاقدت بحوالي مليون دولار لشراء ثلاث سفن ضخمة لنقل الغاز السائل كدفعة اولى لبناء اسطول مكون من ١٣ قطعة تزيد قيمته على ١٢٠٠ مليون دولار يستطيع نقل نصف صادرات الجزائر من الغاز السائل الى مختلف الموانىء (CSM : April 26 , 1974)

الاسعار والمشاركة . كانت الحكومات تريد زيادة الاسعار والمشاركة في ملكية عمليات انتاج الخام ، بينما رفضت الشركات هذه المطالب . فيما يختص بالاسعار : كان موقف الشركات ان الاسعار لابد ان تتبع قوانين العرض والطلب في سوق البترول العالمي ، بينما كانت الحكومات تقول بأن اسعار البترول لاتحكمها قوانين المنافسة في الاسواق بقدر ماتحكمها سياسات الانتاج والاسعار لعدد محدود من شركات البترول الكبرى المتواطئة ضمنيا . من اجل هذا لم يكن غريبا ان تتعثر منظمة الاوبك لعدة سنوات في حل الخلاف بينها وبين شركات البترول في مسألة اسعار الخام .

اما فيما يختص بمسألة المشاركة . فان الصراع عليها ينبع من خلاف مبدأي هام . فالحكومات ترى ان المشاركة جزء لا يتجزأ من فكرة الاستقلال ومبدأ السيادة القومية . والشركات تصر ان المشاركة هي تدخل في حريتهم التجارية يضر التنظيم المتكامل لعملياتهم الانتاجية . من هنا لم يحدث تقدم في مباحثات المشاركة في العمليات الانتاجية القديمة . اما بالنسبة لعقود التنقيب الجديدة ، فقد اصبحت المشاركة المحلية شبه مسلم بهـا .

على ان الصراع بين الحكومات والشركات بدأ يتطور لمصلحة الحكومات نتيجة التأميمات الثلاث المشار اليها سابقا . فالعراق امم حقول الرميلة عام ١٩٦٧ . والجزائر امت صناعة البترول بأكملها عام ١٩٧١ ، وليبيا امت عمليات شركة البترول البريطانية عام ١٩٧٢ . وبالرغم من ان هذه التأميمات قامت بها حكومات ( ثورية ) الا انها دعمت موقف الحكومات ( المعتدلة ) من مسألة المشاركة ، لاسيما ازاء العمليات « القديمة » لشركات البترول الكبرى . كذلك فان هذه التأميمات قد دعمت الموقف الجماعي لمنظمة الاوبك .

هكذا ، فان التحليل السابق للصراع بين دول البترول وشركات البترول حاول ان يستعرض العوامل المركبة التي كانت تعمل متضافرة لتغيير طبيعة العلاقات في لعبة البترول الدولية :

- **تاثير اكتشاف البترول بكميات كبيرة .**
- **تصاعد الشعور الوطني في دول البترول .**
- **تضاؤل أهمية التكامل الرأسي وضعف حواجز دخول صناعة البترول .**
- **تطور منظمة الاوبك لتمثل جبهة موحدة لدول البترول .**

ولقد كان من اثر تضافر هذه العوامل ان حدثت تغيرات جذرية في مركز « اللاعبين » .

هذه هي الخلفية التي لابد من استعراض ملامحها عندما نفكر في تحول منظمة الاوبك الى تجمع موحد Cartel لدول البترول . والذي ظهر الى الوجود بصورة ملزمة ابان حرب اكتوبر ١٩٧٣ . وما تبعها من وقف تصدير البترول للدول الموالية لاسرائيل . كانت حرب اكتوبر اذن هي الحدث الذي حول الصراع الاساسي في لعبة البترول الدولية من علاقة الحكومات بالشركات الى علاقة الاوبك بالمستوردين .

## ثانيا : الصراع بين المصدرين والمستوردين

ان دخول الدول المستوردة للبترول بصورة مباشرة الى ساحة لعبة البترول الدولية — وان كان دخولا اضطراريا ابان حرب اكتوبر ١٩٧٣ — الا انه كان في منطق الامور ، وكان لابد له ان يحدث في وقت ما . أما وقد حدث . فان هناك امور بين مصدري البترول ومستورديه تشكل اساس الصراع . وفي نفس الوقت اساس

المصالح المشتركة . هذه الامور هى :

**ـ انتظام تدفق البترول .**

**ـ استقرار اسعار البترول .**

**ـ زيادة عرض البترول تمشيا مع الزيادة المطردة للطلب .**

**(١) انتظام تدفق البترول**

كما هو معلوم ، فقد قامت دول البترول العربية ابان حرب اكتوبر ١٩٧٣ بوقف تصدير البترول الى الدول الغربية المتقدمة . رغم ان هذه ليست المرة الاولى التي تفرض فيها البلاد العربية مقاطعة بترولية تجاه الغرب ، الا انها المرة الاولى التي كان لهذه المقاطعة آثار بعيدة المدى على اقتصاديات الغرب .

يمكن تلخيص اسس الصراع بين مصدري البترول ومستورديه في مسألة تدفق البترول فيما يلي . يرى المستوردون الا تمزج السياسة بالاقتصاد ، بينما يشير المصدرون الى الامثلة المتكررة لمزج السياسة بالاقتصاد في الغرب . من احدث هذه الامثلة محاولة الولايات المتحدة ربط اتفاقاتها التجارية مع الاتحاد السوفيتي بقضية هجرة اليهود . من هنا فان دول البترول العربية ترى ان اختيار وسائل حل الخلاف هو احد حقوق سيادة الدولة ، وبالتالي فان من حق دول البترول ـ اذا دعا الامر ـ ان تلجأ الى البترول كوسيلة فعالة للتأثير على نتائج الصراع ، وهذا بالضبط ما حدث ابان حرب اكتوبر . فالعرب وان لم يحققوا نصرا عسكريا استطاعوا تحقيق نصر سياسي بفضل المقاطعة البترولية . وهذا ما تعلمه الغرب . من ثم كان الحديث عن احتمال حرب خامسة بين العرب واسرائيل يرتبط في نفس الوقت بالحديث عن احتمال تدخل مسلح في دول الخليج ـ غالبا باستخدام القوات الامريكية ـ لضمان انتظام تدفق البترول في المستقبل .

**(٢) استقرار اسعار البترول**

شهدت نهاية عام ١٩٧٣ ، ارتفاعا كبيرا في اسعار البترول ـ حوالي ثلاثة اضعاف ـ بعد ان كانت هذه الاسعار مستقرة عند مستويات منخفضة . نتج عن هذه الزيادة خلاف حاد بين مصدري البترول ومستورديه . فقد تعالت الاصوات في البلاد المستوردة تنادي بأن مصدري البترول يسيئون استخدام حقهم ، فيرفعون اسعار البترول بقرارات سياسية ، ومن ثم ينادي المستوردون بان ما ارتفع بقرارات سياسية يمكن خفضه بقرارات سياسية . (٣) من ناحية اخرى ، يرى المصدرون ان شركات البترول الكبرى كانت تلاعب في الماضي بأسعار البترول فتثبتها بطرق مصطنعة عند مستويات منخفضة . كذلك يرى المصدرون انهم في الواقع اضطروا الى رفع اسعار البترول للمحافظة على القوة الشرائية لعائدات البترول في مواجهة الارتفاع المستمر في اسعار السلع الصناعية والمواد الخام الاخرى التي يستوردونها. واخيرا يرى المصدرون ان تضخم الاسعار قد اصبح ظاهرة عالمية ساهمت فيها دول كثيرة ، فلماذا اذن يشار اليهم وحدهم كسبب لتضخم الاسعار ؟

**(٣) زيادة عرض البترول**

نظرا للزيادة السريعة في استهلاك البترول حاليا ومستقبلا ، فان مصالح الدول المستوردة تستدعي زيادة المعروض العالمي من البترول . غير ان هناك من العوامل

---

٣ ـ من اشد ما صدر عن الدول المستوردة للبترول هو ما جاء في خطاب الرئيس الامريكي فورد الى مؤتمر الطاقة الدولي الذي عقد في مدينة ديترويت يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٧٤ ،كذلك ما جاء في خطاب كيسنجر في الجمعية العمومية للامم المتحدة في نفس اليوم ( WSJ : Sept. 24 , 1974 )

الهامة ما قد يحول دون استمرار دول البترول في زيادة المعروض . في الواقع ، ان المحصلة النهائية لهذه العوامل مجتمعة تشير في اتجاه خفض المعروض . من اهم هذه العوامل :

**ا ــ تأثير الاسعار على عائدات البترول**

**ب ــ الطاقة الاستيعابية لاقتصاديات دول البترول .**

**جـ ــ فائض راس المال .**

**د ــ استنفاذ الموارد البترولية .**

**ا ــ تأثير الاسعار على عائدات البترول**

ان الاهتمام التقليدي لدول البترول هو في زيادة عائداتها لدفع عجلة التنمية الاقتصادية . طالما كانت قرارات الاسعار في يد شركات البترول . فان الوسيلة المتبعة لزيادة عائدات البترول كانت في زيادة الصادرات عن طريق زيادة الانتاج . اما وان قرارات الاسعار اصبحت الآن في يد دول البترول ، فان زيادة عائدات البترول ليس من الضروري ان تكون عن طريق زيادة الانتاج ، وانما ــ كما تم حديثا ــ عن طريق زيادة الاسعار . غير انه يجب الاشارة هنا الى ان الزيادة الضخمة المفاجئة في اسعار البترول مازالت غير مقبولة في الغالبية العظمى لدوائر المال والسياسة ، رغم مرور عام على تقريرها . المرجح ان الضغوط المتضاربة بين المصدرين والمستوردين ستؤدي الى استقرار نسبي في اسعار البترول ، وان كانت هناك علامات استفهام كثيرة .

**ب ــ الطاقة الاستيعابية لدول البترول**

في عدد من دول البترول « الصغيرة » ( محدودة السكان ) بدات عائدات البترول في التزايد باسرع مما تستطيع اقتصاديات هذه البلاد استيعاب هذه الاموال . من الملاحظ انه بمقارنة دول البترول الصغيرة بدول البترول الكبيرة ، فان الحاجات الاساسية للسكان كالغذاء والملبس والاسكان والمدارس والمستشفيات هي حاجات محدودة . كما ان الاستثمارات الاجتماعية كالطرق والموانيء ومختلف المرافق العامة لا تتطلب نفقات ضخمة بالمقارنة . بعبارة اخرى ، فان النفقات الجارية والاستثمارية في بلاد محدودة السكان مثل ابو ظبي ، والكويت ، وليبيا ، وقطر ، والسعودية ستكون اقل من مثيلاتها في بلاد كبيرة السكان مثل الجزائر والعراق . رغم هذا ، فان الدول الصغيرة هي التي تملك ثروات بترولية ضخمة ، وهي التي تتصدر قائمة مصدري البترول (Issawi: 1972, tables 4, 5) . ومن ثم فان الدول المستوردة للبترول تتوقع دول البترول الصغيرة ان ترفع صادراتها البترولية حاليا ومستقبلا ، بغض النظر عن طاقاتها الاستيعابية المحدودة .

**جـ ــ فائض راس المال**

لاغراض البحث الحالي ، يمكن تعريف فائض راس المال في دول البترول بأنه عائدات البترول التي تزيد على النفقات الجارية والاستثمارية داخل هذه البلاد . ربما اشار البعض الى انه من المستحسن لتلك الدول ان تستثمر فائض اموالها في مشروعات خارج البلاد تدر عليها عائدا مركبا سنويا ، بدلا من خفض معدلات الانتاج الى مستويات تتناسب مع طاقتها الاستيعابية المحدودة . مثلا ، يرى الاقتصادي ايدلمان ان سعر البترول لن يستمر في التزايد سنويا بما يعادل سعر الفائدة ، ولكن عائدات البترول المستخرج يمكن لها ان تزيد بهذا المعدل ، او ما يزيد عن هذا المعدل

(Adelman: May 1974) . مشكلة هذا التفكير انه تبسيط مخل (٤) ، اذ انه يفترض عالما مثاليا لا مكان فيه للمخاطرة Risk او الصراع ، تتفق فيه مصالح جميع الاطراف في لعبة البترول الدولية .

ان التدفقات الضخمة لاموال البترول اصبحت موضع تساؤل وقلق الخبراء وصانعي القرارات تقريبا في كل بلد ، وبالذات في البلاد الصناعية المستوردة للبترول . نظرة الى الجرائد والمجلات في بعض هذه البلاد خلال العام المنصرم تشير بما لا يدع مجالا للشك الى الاهتمام الكبير الذي اصبح يوجه الى موضوع البترول والى المشاكل التي تمر وستمر بها البلاد المستوردة (٥) . السؤال الرئيسي المطروح هو : كيف يمكن تمويل واردات هذه البلاد من البترول ؟ من بين اجابات كثيرة ، بدات فكرة « اعادة دورة فائض الاموال » Recycling Surplus Capital تتردد وتجذب اهتمام رجال الاقتصاد والسياسة . الفكرة ببساطة هي ان تعيد دول البترول ما يزيد عن مصروفاتها الجارية والاستثمارية في الداخل في اتجاه البلاد الصناعية المستوردة للبترول في شتى الصور ، مثل الاستثمارات قصيرة المدى ، وودائع البنوك ، والاقراض الدولي ، والاستثمارات طويلة المدى .

يتوقع الخبراء ان الزيادة المستمرة في فائض اموال البترول ، بل التزايد في معدل زيادة هذه الاموال ، سوف يؤدي الى خلق متاعب كثيرة للنظام النقدي الدولي والى تشبع اسواق الاستثمارات قصيرة المدى ، ومن ثم فان الاتجاه الى الاستثمارات طويلة المدى سيصبح حقيقة واقعة ، بل ان حجم هذه الاستثمارات المباشرة سوف يتزايد بمرور الوقت ، الامر الذي لا بد وان يضيف وقودا جديدا الى الصراع الحالي بين المصدرين والمستوردين . ربما كان من المفيد هنا الاشارة الى نتائج الدراسات العديدة في موضوع الاستثمارات الاجنبية ، وكلها يؤكد ان البلد المضيف يصل — آجلا او عاجلا — الى نقطة العداء تجاه الاستثمار الاجنبي (٦) . ينطبق هذا على البلاد المتقدمة بقدر انطباقه على البلاد المتخلفة : فكندا او فرنسا او استراليا ليست اقل حساسية تجاه الاستثمار الاجنبي من شيلي او العراق او ليبيا . فالدول المستقلة تصر على الامساك بدفة السياسة الاقتصادية القومية ، وترفض كل الرفض ان تملى عليها هذه السياسة من اجنبي ، مستعمرا كان او مستثمرا .

اذن من غير المعقول الا يتزايد قلق وحساسية البلد المضيف عندما تبدا الاستثمارات المباشرة لدول البترول في التزايد حجما وفي التركز نوعا . فدول البترول — شأنها شأن اي مستثمر اجنبي — ستهتم اولا باشباع دافعي الامان والربح ، ومن هنا فانها غالبا ما ستركز استثماراتها في قطاعات النمو الاقتصادي في البلاد المضيفة ،

---

٤ — او ربما كان لغرض في نفس الرجل الذي ينتهز كل فرصة ليهاجم فيها دول البترول العربية بضراوة تتضاءل ازاءها ضراوة اسرائيل . انظر على سبيل المثال مقاله المشار اليه عاليه .

٥ — على سبيل المثال ، لا الحصر ، يمكن القارىء ان يرجع الى سيل المقالات التي ظهرت خلال عام ١٩٧٤ في الولايات المتحدة في جريدة وول ستريت جورنال ، وفي بريطانيا في جريدة فايننشال تايمز ، وفي فرنسا في جريدة ليموند .

٦ — الدراسات في موضوع الصراع بين المستثمر الاجنبي والبلد المضيف عديدة ومتفرعة ، وتغطي البلاد المتقدمة والمتخلفة على حد سواء . نسوق هنا على سبيل المثال دراسة ( Brash , 1970 ) عن استراليا ؛ وكتاب ( servan - Schreiber , 1968 ) عن فرنسا . وكتاب ( Kindleberger , 1969 ) كدراسة عامة عن الاستثمار الامريكي في البلاد المتقدمة والمتخلفة .

مثل الصناعات الكيماوية والصناعات الهندسية والصناعات الاليكترونية ، وهـذه صناعات تتميز اما بكثافة التكنولوجيا Technology intensive ، أو باقتصاديات الحجم Economies of Scale أو بالاثنين معا . لكن هذه القطاعات هي نفسها القطاعات الاستراتيجية التي تحكم معدل النمو ومدى التقلبات الاقتصادية في تلك البلاد . من هنا فان الاعتقاد بأن البلاد المضيفة ستترك الباب مفتوحا لدول البترول تستثمر كيفما شاءت في هذه القطاعات هو في الواقع نوع من خداع النفس .

الطريف أن القلق والحساسية في بعض البلاد الصناعية الكبرى تجاه اموال البترول بدأ يظهر على السطح فعلا ويجد طريقه الى صفحات الجرائد والمجلات ، في الوقت الذي لم تبدأ أموال البترول في التدفق الغزير بعد . فمثلا ، بدأ الكونجرس الأمريكي في دراسة نشاط الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة لمعرفة ما اذا كانت الحاجة تدعو الى اصدار قوانين جديدة لتنظيم هذا النشاط (WSJ: Jan. 22, 1974) في المملكة المتحدة تقابل أموال البترول بمزيج من الارتياح والانزعاج : الارتياح لان تدفق أموال البترول سيخفف بعض العبء عن ميزان المدفوعات ، والانزعاج في دوائر المال لاحتمال شراء شركات باكملها ، خاصة في مجال العقارات (WSJ: Sept. 9, 1974) . السؤال هنا هو : اذا كان القلق والحساسية بل والانزعاج هي المشاعر التي تقابل استثمار مجرد قطرات من أموال البترول ، فما الذي يمكن أن يحدث عندما تصبح القطرات سيلا ؟

النتيجة المنطقية التي نصل اليها من خلال هذا التحليل هي انه كلما زاد حجم الاستثمارات المباشرة لدول البترول وتكثف تركيزها في القطاعات الاستراتيجية المربحة ، كلما زاد عامل المخاطرة المصاحب لهذه الاستثمارات ، سواء في صورة عراقيل أو تحديد على أحسن الفروض ، أو تأميم او مصادرة على أسوأ الفروض .

**د ـ استنفاذ الموارد البترولية**

يمكن تقسيم الموارد الطبيعية الى مجموعتين : مجموعة قابلة للتجديد Renewable كالموارد الزراعية والسمكية والرعى ، ومجموعة قابلة للاستنفاذ Exhaustible كالموارد المعدنية وموارد الوقود . جزء من الموارد قابلة الاستنفاذ يمكن اعادة استعماله Recycling مثل المعادن ، والجزء الآخر يستنفذ فعلا لدى الاستعمال كالفحم والبترول . خاصية الاستنفاذ هذه من اهم العوامل المحددة لندرة موارد الوقود . مهما عظمت موارد البترول في بلد ما ، فانه لا يمكن لهذا البلد ان يستمر في اكتشاف البترول بمعدلات تساوي معدلات الانتاج . ان عاجلا او آجلا تبدأ معدلات كشف البترول في التناقص . وطالما كانت معدلات الانتاج ثابتة او متزايدة ـ كما هو الحال في معظم دول البترول حاليا ـ فان البلد المنتج للبترول يكون قد بدأ في استنفاذ موارده البترولية . في هذه الحال تكون معدلات الانتاج هي نفسها معدلات الاستنفاذ . ومن ثم فان ارتفاع معدلات الانتاج يؤدي بالضرورة الى انكماش الافق الانتاجي Production Horizon لآبار البترول .

بناء على ما تقدم ، نجد ان على دول البترول ضغوطا كبيرة ، معظمها من قبل الدول الصناعية المستوردة وعلى راسها الولايات المتحدة . تتطلب هذه الضغوط ان تستمر دول البترول خاصة تلك التي تتمتع باحتياطي بترولي كبير ، في زيادة معدلات انتاجها ايفاء بحاجات البترول المتزايدة في الدول المستوردة . لكنا وجدنا من العرض السابق ان احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول البترول يمكن تمويلها عن طريق رفع الاسعار دون حاجة الى رفع معدلات الانتاج . كما راينا ان الطاقة الاقتصادية الاستيعابية لدول البترول الصغيرة ذات الاحتياطي البترولي الكبير هي

طاقة محدودة لا تتطلب الكثير من النفقات الجارية والاستثماريه ، ومن ثم رأينا ان فائض راس المال في تلك البلاد بدأ يتراكم بسرعة تنذر بالمشاكل للبلاد الصناعية ولدول البترول على السواء . وبالتالي فان عامل المخاطرة لا بد وأن يزيد بتزايد استثمارات فائض أموال البترول . واخيرا اشرنا الى أن تزايد معدلات انتاج البترول يشكل في المقام الاخير تزايدا في معدلات استنفاذ هذا البترول . والسؤال المطروح هو : هل هناك ما يبرر هذه التضحيات والاستمرار في زيادة انتاج البترول ؟

من هنا ، كان الحديث عن سياسات الانتاج في دول البترول في أطار من الحسابات الاجتماعية هو أحد المشاكل الرئيسية التي تواجه صانعي القرارات في هذه البلاد . ذلك ان الهدف الاول من انتاج البترول في دول البترول هو **رفاهية هذا الجيل والاجيال القادمة من** المواطنين . في الجزء الثالث من هذا المقال نحاول بناء نموذج نظري لترشيد قرارات انتاج البترول ، وضعا للامور في نصابها الموضوعي ، وتحديدا للمكاسب والنفقات الاجتماعية Social benefits and Costs المصاحبة لقرارات انتاج البترول .

## ثالثا : الاطار القومي لقرارات انتاج البترول

عند مناقشة مكونات الاطار القومي لقرارات انتاج البترول ، علينا ان نوازن بين العوامل الدولية والمحلية ، فننظر الى الاوضاع الدولية المعقدة ، والى تغير طبيعة الصراع في لعبة البترول الدولية ، ثم الى تغير الاطراف الرئيسية للعبة ، وفي نفس الوقت ننظر الى احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية حاليا ومستقبلا ، والى معدلات تراكم فائض الاموال ، ثم الى معدلات استنفاذ البترول لتحديد المكاسب الاجتماعية Social benefits والنفقات الاجتماعية Social Costs المصاحبة لقرارات الانتاج .

لنحدد أولا طبيعة المكاسب الاجتماعية الناتجة عن عائدات البترول . من أهم هذه المكاسب هو تحويل مجتمعات متخلفة شبه بدائية الى مجتمعات عصرية يتمتع فيها الفرد بمزايا أساسية مثل تحسن مستوى الصحة والتعليم والمسكن ويتمتع فيها المجتمع ببناء مؤسسات وهياكل اجتماعية وسياسية واقتصادية تضمن استمرار تقدمه ورفاهيته . تعتمد عملية التحول الاجتماعي والاقتصادي هذه على مستوى عائدات البترول في المراحل الاولى من التنمية ، ومن ثم تتوافق مصالح كل من الشركات المنتجة ودول البترول Nonzero-Sum game . أي انه كلما زادت عائدات البترول R كلما زادت المكاسب الاجتماعية B . باختصار (٧) :

(١) $B=F(R)$

(٢) $\frac{dB}{dR}>0$ المكاسب الاجتماعية الحدية لعائدات البترول

ولما كانت عائدات البترول تفسيرها دالة في أسعار البترول (P) ومعدلات الانتاج (Q) فان

(٣) $R=g(Q,P)$

(٤) $\frac{\partial R}{\partial Q}>0, \frac{\partial R}{\partial P}>0$

وبالتالي يمكن التعبير عن المكاسب الاجتماعية كدالة في الاسعار ومعدلات الانتاج كذلك :

(٥) $B=h(Q,P)$

(٦ أ) $\frac{\partial B}{\partial Q}>0$ المكاسب الاجتماعية الحدية لانتاج البترول

(٦ ب) $\frac{\partial B}{\partial P}>0$ المكاسب الاجتماعية الحدية لاسعار البترول

---

٧ـ التحليل الرياضي في هذا الجزء يعتمد على احد مقالات المؤلف ( Sherbiny : Aug 1974 )

غير ان المهم في هذه العلاقات هو معدل التغير في المكاسب الاجتماعية الحدية . هنا يصعب التحديد ، لان معدل تغير المكاسب الاجتماعية الحدية قد يكون موجبا وقد يكون سالبا ، اعتمادا على ضوابط وحدود العلاقة موضع البحث . وبالتالي لابد من مناقشة شروط تناقص المكاسب الاجتماعية الحدية ، وشروط تزايد المكاسب الاجتماعية الحدية حتى نصل الى تقييم موضوعي لقواعد سلوك الدوال (١) ، (٣) ، (٥) .

طالما لم يصل المجتمع بعد الى طاقته الاستيعابية . فان العامل المحدد Binding Constraint للنمو الاقتصادي هو حجم الاموال المتاحة للاستثمار . اي حجم عائدات البترول . في مثل هذه الظروف نجد ان اتجاه تغير المكاسب الاجتماعية الحدية سيكون غير محدد ما لم تتوافر ثلاثة شروط : **استقلال** المشروعات الاستثمارية عن بعضها البعض Independence of investment projects وترتيب اهميتها تنازليا Ranking حسب مساهمتها للمكاسب الاجتماعية . **واختيار** المشروعات الاستثمارية حسب ترتيبها التنازلي . بناء على هذه الشروط فان الزيادات المتساوية في حجم خطة التنمية الناتجة عن زيادة عائدات البترول ـــ بافتراض وجود خطة . . سيؤدي الى اضافات **متناقصة** في المكاسب الاجتماعية ، اي

$$\frac{d^2B}{dR^2} < 0 \qquad (٧)$$

وبالتالي فان

$$\frac{a^2B}{aQ^2} < 0 \,,\; \frac{a^2B}{ap^2} < 0 \qquad (٨)$$

السؤال الوارد : ما هو مدى واقعية الشروط الثلاث المقترحة ؟ يعتبر الشرطان الثاني والثالث من اهم اسس التخطيط الاقتصادي في اي مجتمع . اما الشرط الاول الخاص باستقلال المشروعات الاستثمارية فربما يثير بعض التساؤل . تخفيفا لحدة هذا التساؤل ، يمكن ان نذكر ان الهيكل الاقتصادي في المراحل الاولى للتنمية الاقتصادية عادة ما يتميز بضعف حلقات الوصل بين قطاعاته المختلفة Weak Linkages فيمكن نمو صناعات او قطاعات كاملة دون ان يؤدي هذا بالضرورة الى نمو بقية الصناعات او القطاعات ، وهو الظاهرة المعروفة « بالازدواج » Dualism اذن فشرط استقلال المشروعات الاستثمارية ـــ على الاقل في المراحل الاولى للتنمية الاقتصادية ـــ هو شرط لايتعارض كثيرا وواقع الهيكل الاقتصادي في البلاد المتخلفة .

ما ان يقترب المجتمع من طاقته الاستيعابية حتى نجد ضوابطا وحدودا جديدة للعلاقة بين المكاسب الاجتماعية وعائدات البترول وبالتالى معدلات انتاج البترول . على سبيل التحديد ، نجد أن العامل المحدد Binding Constraint للنمو الاقتصادي قد تغير من حجم الاموال المتاحة للاستثمار الى الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي . وبالتالي ، فان اسقاط افتراض استقلال المشروعات الاستثمارية وتبني افتراض تشابك هذه المشروعات Interdependence لن يغير **في هذه المرحلة** من معدل تغير المكاسب الاجتماعية الحدية . ذلك ان وصول المجتمع الى طاقته الاستيعابية يعني بالضرورة ان اي زيادة في عائدات البترول لن يمكن استيعابها داخليا ، ومن هنا تبدا مشكلة فائض اموال البترول في الظهور . وسوف تتزايد حدة هذه المشكلة بزيادة انتاج البترول او بزيادة اسعاره . اذن لابد من خلق مجالات في الخارج لاستيعاب فائض الاموال ، في اي صورة ، وفي اي مكان . لكن للاسباب التي سبق

ذكرها سوف يصاحب هذا تزايد في **عامل المخاطرة** . ويعني هذا ان درجة تحكم المجتمع في استثماراته الخارجية لابد ان **تتناقص** مع تزايد استثمارات فائض الاموال وتزايد عامل المخاطرة . وبافتراض ان تحكم المجتمع في استثماراته ــ داخلية كانت او خارجية ــ هو جزء لا يتجزأ من سيادته التغيير فيه يؤثر على مستوى المكاسب الاجتماعية في هذا المجتمع ، فان المكاسب الاجتماعية الحدية لابد لها من **التناقص** في هذه المرحلة . وبالتالي فان العلاقات (٧) و (٨) سوف تستمر في التعبير عن سلوك المكاسب الاجتماعية الحدية ، وان كانت الاسباب ــ كما بينا ــ تختلف . هذا بالنسبة للمكاسب الاجتماعية .

اما بالنسبة للنفقات الاجتماعية . فيمكن القول بأن الاهتمام بهذه النفقات يكاد يكون منعدما في المراحل الاولى للتنمية ، لانه طالما لم يشبع المجتمع حاجاته الاساسية والاستثمارية فانه عادة ما يركز على المكاسب الاجتماعية لعائدات البترول . لكن ما ان تبدا الحاجات الاساسية والاستثمارية في الوصول الى درجة التشبع حتى يبدا التفكير في النفقات الاجتماعية . هناك عدة نفقات نركز هنا على نوعين منها : (١) نفقات مشتركة مع معظم البلاد المنتجة للمواد الاولية ، خاصة مسالة وجود شركات اجنبية تتحكم في اهم قطاعات الاقتصاد القومي ، (٢) نفقات ناتجة عن التصعيد غير المبرر لمعدلات الانتاج ، مما يعجل من استنفاذ آبار البترول . نتناول كلا من هذه النفقات بشيء من التحليل فيما يلي :

بالنسبة للنفقات او المضار الاجتماعية Social disutility الناتجة من الملكية الاجنبية والتحكم في قطاعات المجتمع الهامة ، فان توافر الايدي العاملة الماهرة والكفاءات اللازمة لتشغيل صناعة البترول ــ انتاجا وتسويقا ــ هي من اهم العوامل المحددة لاستمرار وجود الشركات الاجنبية في دول البترو ل. طالما لم تتوافر هذه الكفاءات بين ابناء هذه البلاد على مستوى يسمح بتشغيل صناعة البترول ، فان على هذه الدول أن تقبل صاغرة بوجود الشركات الاجنبية وسيطرتها ، الامر الذي لابد ان يؤثر على درجة سيادة الدولة ويولد الاحساس بالنقص لدى ابناء البلاد

تتفاقم حدة المضار الاجتماعية المصاحبة للملكية الاجنبية نتيجة للسياسات الانتاجية المترتبة عن تباين معدلات التفضيل الزمني Rates of time preference للشركات من ناحية ودول البترول من ناحية اخرى . مرجع التباين في معدلات التفضيل الزمني هو الخلاف الاساسي بين طبيعة الدولة والشركة فيما يختص بمسالة الوجود الاعتباري . فبينما يرتبط استمرار الشخصية الاعتبارية للشركة باستمرار نجاحها ، فان الشخصية الاعتبارية للدولة مستمرة بصرف النظر عن نجاح او فشل الشركات . نتيجة لعامل عدم التأكد هذا Uncertainty تجد الشركة مضطرة الى تطبيق معدل تفضيل زمني اعلى من معدل الدولة عند احتساب القيمة الحالية Present value للايرادات والنفقات المصاحبة لاي قرارات . اضف الى هذا ان احتمال التأميم او المصادرة ــ وهو خطر قائم بالنسبة للشركات الاجنبية في الدول المضيفة ــ يضطر الشركات الاجنبية دائما الى الاحتياط بافتراض فترة قصيرة تحاول خلالها استعادة الاموال المستثمرة من ارباح عملياتها . لهذا السبب ايضا تطبق الشركة في حساباتها معدل خصم زمني **اعلى** من معدل الدولة . يترتب على هذا ان القيمة الحالية **لنفس** الموارد البترولية لابد وان تكون اقل للشركة منها للدولة . يعني هذا بالضرورة تباين السياسات الانتاجية لكل من الشركة والدولة : فاذا كانت الشركة هي التي ترسم سياسات الانتاج فان من مصالحها تصعيد معدلات الانتاج حتى لو ادى هذا الى انكماش الافق الانتاجي لآبار البترول . اما اذا كانت الدولة هي التي ترسم سياسات الانتاج ، فان المصلحة العامة تدعو الى مد الافق

الانتاجي لآبار البترول ــ اي المحافظة على الموارد Resource conservation

يجرنا هذا الى العنصر الآخير من عناصر النفقات الاجتماعية لانتاج البترول ، وهو قضية استنفاذ الموارد التي سبق الاشارة اليها . يترتب على استنفاذ الموارد ما يمكن ان يسمى « المبدأ الاساسي لاقتصاديات الموارد المستنفذة »

سير هذا المبدأ عن احد الدعائم الهامة في علم الاقتصاد ، وهو ان زيادة ندرة الموارد لابد وان ينتج عنها ارتفاع في اسعارها . بالنسبة للبترول ، فان وجود علاقة عكسية بين حجم آبار البترول ومعدلات الانتاج يعني زيادة ندرة البترول كلما ارتفعت معدلات الانتاج . وطالما كان البترول هو راس المال الحقيقي لدول البترول ، فان قيمة هذه الثروة لابد ان تزيد سنويا بمعدل يساوي سعر الفائدة . ينعكس هذا بطبيعة الحال على سعر الوحدات الحدية المنتجة ، فيرتفع سعر برميل البترول الخام سنويا في **حالة التوازن** بمعدل يساوي سعر الفائدة . يؤدي هذا ان تكون معدلات الانتاج كذلك في حالة توازن . لاحظ هنا التعارض الاساسي بين Adelman Solow وكلاهما استاذ في جامعة MIT

اذا كان « المبدأ الاساسي » لسولو ينطبق منطقيا على دول البترول منفردة ، فمن الصعب ان ينطبق عليها مجتمعة نتيجة اكتشافات البترول المتكررة . ذلك لان مصالح بعض البلاد المنتجة تتعارض مع مصالح البعض الآخر . فالمنتجين القدامى يرون ان مصلحتهم تستدعي استقرار معدلات الانتاج بينما تستدعي مصلحة المنتجين الجدد زيادة معدلات الانتاج . من هنا كانت زيادة المعروض العالمي عن طريق المنتجين الجدد هي السبب الرئيسي في **استقرار** اسعار البترول في الفترة ١٩٥٩ ــ ١٩٧٠ . اي ان الظروف الدولية في تلك الفترة لم تمكن الدول المنتجة فرديا ــ وبالذات المنتجين القدامى ــ من الاستفادة بتطبيق المبدأ الاساسي لسولو ، فاستمرت بل توسعت في انتاج البترول وبالتالي في استنفاذ احتياطياتها باسعار ثابتة . هكذا ، فان الطريقة التي كانت تدار بها صناعة البترول الدولية ، وفي مقدمتها التواطؤ الضمني او العلني لشركات البترول الكبرى ، قد ادت الى خلق تباينات Differentials خطيرة بين الاسعار المعلنة وسعر التوازن ( حسب سولو ) ، وبين معدلات الانتاج الحقيقية ومعدلات الانتاج التوازنية . هذه التباينات من شانها ان تؤثر بمرور الوقت على الرفاهية الاجتماعية في البلاد المنتجة للبترول ، لاسيما البلاد القديمة . فسياسة شركات البترول في هذه البلاد قد خلقت ضررا مزدوجا : فمن ناحية فقدت هذه البلاد من عائدات البترول ما كان يمكن ان تحصل عليه لو ان الاسعار المعلنة للبترول كانت ترتفع سنويا بالطريقة التي اقترحها سولو . ومن ناحية اخرى فان الافق الانتاجي لآبار البترول لابد وان يكون قد انكمش نتيجة الارتفاع غير المبرر في معدلات الانتاج . اي ان دول البترول في الواقع قد اجبرت على استنفاذ مواردها باسعار ثابتة او شبه ثابتة . وبالتالي فان الضرر او النفقة الاجتماعية لدول البترول منفردة لابد وان تزيد مع **تزايد التباين** في الاسعار او الانتاج . اي مع استقرار او انخفاض الاسعار او مع تزايد معدلات الانتاج .

نتيجة لهذه العوامل **مجتمعة** ، فان احساس دول البترول بالنفقات الاجتماعية (C) المصاحبة لتزايد معدلات انتاج البترول ( Q ) لابد ان يزيد بمعدل متزايد . رياضيا :

$$C = C(Q) \qquad (٩)$$

$$\frac{\partial C}{\partial Q} > 0 \qquad (١٠)$$ النفقة الاجتماعية الحدية

$$\frac{d^2C}{dQ^2} > 0 \qquad (١١)$$ معدل تغير النفقة الاجتماعية الحدية

يمكن الآن الجمع بين تحليل المكاسب الاجتماعية والنفقات الاجتماعية لانتاج البترول باستخدام الشكل رقم (١) . بصفة عامة ، ما لم تكن المكاسب الاجتماعية لانتاج البترول اعلى من النفقات الاجتماعية المصاحبة ما استمر انتاج البترول . عند استخدام التحليل البياني اذن يجب مراعاة ان منحنى المكاسب الاجتماعية يقع فوق منحنى النفقات الاجتماعية لمعدلات الانتاج المبينة . يبدا منحنى المكاسب الاجتماعية في التزايد منذ نقطة البداية — تقاطع الاحداثين الافقي والراسي — لان مكاسب المجتمع تبدا فعلا مع بداية انتاج البترول . لما منحنى النفقات الاجتماعية ، وان كان يبدا مع لقطة البداية ، الا انه لايرتفع الا بعد ان يصل انتاج البترول الى مستوى يسمح للمجتمع بالاقتراب من طاقته الاستيعابية . كما ذكرنا ، فان منحنى المكاسب الاجتماعية في المراحل الاولى للانتاج قد يكون ذا ميل متناقص او متزايد ، اعتمادا على تواجد شرط استقلال المشروعات الاستثمارية . لكن ما ان يقترب المجتمع من طاقته الاستيعابية حتى يتناقص ميل منحنى المكاسب الاجتماعية بالضرورة للاسباب التي سبق ذكرها والتي تؤدي الى تناقص المكاسب الاجتماعية الحدية في هذه المرحلة ، في الوقت الذي يبدا منحنى النفقات الاجتماعية في الارتفاع بميل متزايد ، تعبيرا عن تزايد النفقات الاجتماعية الحدية .

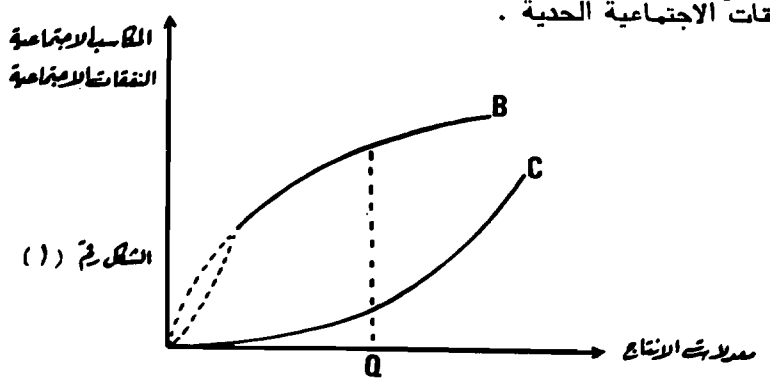


باستخدام هذا التحليل البياني يمكن التوصل الى الاساس الذي يمكن للمجتمع ان يبنى عليه دالة رفاهيته Social welfare function من انتاج البترول . لب المشكلة ان زيادة انتاج البترول لاتصحبه زيادة في المكاسب الاجتماعية وحسب وانما تصحبه ايضا زيادة في النفقات الاجتماعية . اذن فمحاولة زيادة المكاسب الاجتماعية دون النظر الى النفقات الاجتماعية المصاحبة هو سياسة غير رشيدة ، ذلك انه في الوقت الذي تتزايد المكاسب الاجتماعية بمعدل متناقص تتزايد النفقات الاجتماعية بمعدل متزايد . ومن ثم فانه عند تقرير سياسات انتاج البترول لايهم رفع مستوى المكاسب الاجتماعية بقدر ماتهم **المساواة** بين المكاسب الاجتماعية الحدية والنفقات الاجتماعية الحدية . يحدث هذا عند مستوى الانتاج Q . الذي يمكن تسميته « المستوى الامثل لانتاج البترول » Optimum Petroleum Production.

يمكن التوصل الى نفس هذه النتيجة الهامة اذا نظرنا الى **الفرق** بين المكاسب الاجتماعية والنفقات الاجتماعية لانتاج البترول . ولنطلق عليه صافي المكاسب الاجتماعية Net Social benefits (b) بيانيا . يمكن قياس صافي المكاسب الاجتماعية بالمسافة الراسية بين المنحنى B والمنحنى C في الشكل رقم (١) . كما هو واضح من الشكل . فان المسافة الراسية بين المنحنيين تزيد حتى تصل الى نهاية عظمى عند Q تبدا بعدها في التناقص . رياضيا :

(١٢) $b = B - C = b(Q)$

صافي المكاسب الاجتماعية الحدية (١٣) $\frac{db}{dQ} \gtrless 0 \quad for \quad Q \gtrless \bar{Q}$

معدل تغير صافي المكاسب الاجتماعية الحدية (١٤) $\frac{d^2b}{dQ^2} < 0$

يمكن تمثيل هذه العلاقات بيانيا في الشكل رقم (٢) كما يلي :

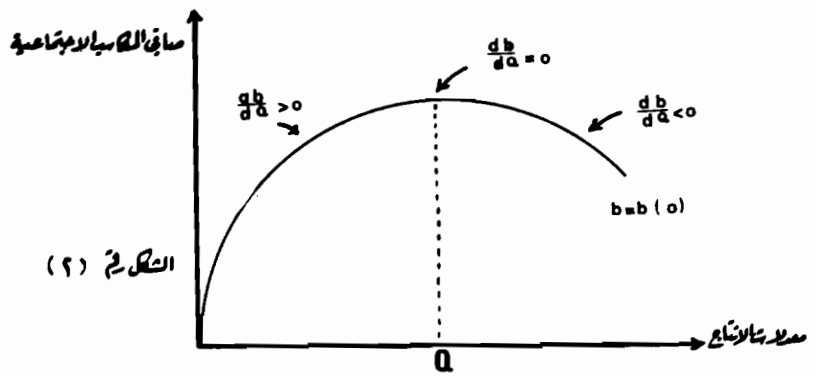


الشكل رقم (٢)

نخلص من هذا ان السياسة الرشيدة لانتاج البترول هي تلك التي تحاول تحقيق اقصى مستوى لصافي المكاسب الاجتماعية ، ويحدث هذا عند معدل الانتاج الامثل Q هذا هو الاساس النظري الذي يمكن ان تبنى عليه **الاطار القومي** لقرارات انتاج البترول . اهمية وجود اطار قومي تكمن في ان البترول يختلف عن كثير من الموارد الاخرى في انه لايتجدد ولا يمكن استعادته بعد استعماله ، ومن ثم فان قرارات الانتاج هي في الواقع قرارات استنفاذ ، يتم على اساسها توزيع المكاسب الاجتماعية بين هذا الجيل والاجيال القادمة .

## خاتمة

ازاء ظروف دولية سريعة التغير ، على دول البترول ان ترسم سياساتها البترولية بما يوازن بين العوامل الدولية متمثلة في ديناميكية الصراع في لعبة البترول وبين العوامل المحلية متمثلة في احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجيل الحالي والاجيال القادمة . حاول هذا البحث دراسة العوامل التي حركت بؤرة الصراع في لعبة البترول من تقسيم العائدات الى تقرير سياسات الاسعار والانتاج والتصدير . كما حاول البحث ان يفسر تغير اللاعبين وتطور الصراع من العلاقة بين الحكومات والشركات الى العلاقة بين منظمة الاوبك والدول المستوردة . بدون فهم هذه العوامل يصعب على دول البترول ترشيد سياساتها الانتاجية والسعرية حتى تقترب من الاستخدام الامثل لمواردها البترولية .

في اطار من الحسابات الاجتماعية . حاول البحث ان يحلل المكاسب والنفقات الاجتماعية التي يمكن ان تعود على دول البترول من التوسع في انتاج البترول . الاساس يرتكز على الاقتراح القائل بأنه وان كان يصاحب توسع انتاج البترول زيادة في المكاسب الاجتماعية ، الا ان النفقات الاجتماعية لهذا التوسع ــ بعد مرحلة

معينة ـ تبدأ في التزايد بمعدل اسرع . ولقد تناول البحث بالتحليل العوامل المحددة لتناقص المكاسب الاجتماعية الحدية والعوامل المسببة لزيادة النفقات الاجتماعية الحدية ، وخلص الى ان السياسة البترولية الرشيدة هى التي تحاول المساواة بين المكاسب الاجتماعية الحدية والنفقات الاجتماعية الحدية . بعبارة اخرى ، يصل المجتمع الى المستوى الامثل لانتاج البترول عند النهاية القصوى لصافي المكاسب الاجتماعية ، وليس عند النهاية القصوى للمكاسب الاجتماعية دون اعتبار للنفقات الاجتماعية .

الدلائل التي ناقشناها تشير الى ان معدلات انتاج البترول ، لاسيما في الدول صغير السكان مثل دول الخليج ، تزيد بكثير عن المعدلات اللازمة لتحقيق اقصى مستوى لصافي المكاسب الاجتماعية . اي أن هذه الدول ، نتيجة لضيق طاقتها الاقتصادية الاستيعابية وتدفق فائض اموالها الى الخارج ، تستنفذ مواردها البترولية بمعدلات تضر بحاجات الاجيال القادمة .

REFERENCES


BOOKS & ARTICLES

1. Adelman, M.A., "Politics, Economics, and World Oil," American Economic Review, May, 1974.
2. Brash, D.T., "Australia as Host to the International Corporation," in C.P. Kindleberger, (ed.) The International Corporation, Cambridge, 1070.
3. Issawi, C., Oil, the Middle East and the World, New York, 1972.
4. Kindleberger, C.P., American Business Abroad. Yale, New Haven, 1969.
5. , "Direct Investment in Less Developed Countries: Historical Wrongs and Present Values," in L.E. DiMarco (ed.), International Economics and Development, Academic Press, New York, 1972.
6. Mikesell, R.F., "Conflict in Foreign Investor-Host Country Relations: A Preliminary Analysis" in R.F. Mikesell et al, (ed.s), Foreign Investment in the Petroleum and Mineral Industries, Johns Hopkins, Baltimore, 1971.
7. Penrose, E.T., The Large International Firm in Developing Countries: The International Petroleum Industry, MIT, Cambridge, 1968.
8. Servan-Schreiber, J.J., The American Challenge, London, 1968.
9. Sherbiny, N.A., "The Conflict Between Multinational Corporations and Crude petroleum Producing Countries," Woring Paper, School of Business Administration, University of Wisconsin-Milwaukee, August, 1974.
10. Solow, R.M., "The Economics of Resources or the Resources of Economics," Ely Lecture, 1973, New York, American Economic Association, December, 1973.
11. Stocking, G.W., Middle East Oil, Vanderbilt, 1970.
12. Task Force on the Structure of Canadian Industry, Foreign Ownership and Structure of Canadian Industry, Ottawa, 1970.
13. Vernon, R., "Foreign Enterprises and Developing Nations in the Raw Materials Industries," American Economic Review, May, 9710.

NEWSPAPERS & MAGAZINES

1. Business Week.
2. Christian Science Monitor (CSM).
3. The Economist.
4. The Financial Times (FT).
5. Le Monde.
6. Newsweek.
7. The Wall Street Journal (WSJ)